اقتصاد
الاثنين
العدد: (1855)
24 / 4 / 2017م
27 / رجب / 1438هـ

توجيهات بسرعة تحويل أرصدة مرتبات الموظفين إلى البريد

وجّه اجتماع حكومي عُقد بصنعاء برئاسة رئيس مجلس الوزراء الدكتور عبدالعزيز صالح بن حبتور، وبحضور عدد من الوزراء والمختصين وكرس لمناقشة الإجراءات التنفيذية الخاصة بالآلية المقدمة إلى مجلس النواب بشأن معالجة مرتبات موظفي الجهاز الإداري للدولة حتى شهر مارس المنصرم- وجه وزارة المالية بسرعة تحويل الأرصدة المتأخرة لمرتبات جميع موظفي الجهاز الإداري للدولة حتى مارس الماضي، إلى حسابات خاصة بهم طرف الهيئة العامة للبريد، وذلك كضمان عملي وواضح من الدولة تجاه جميع الموظفين في صون حقوقهم، التي يستطيعون الحصول عليها عند تحسن الأوضاع المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار خصم قيمة القسائم التموينية للمستفيدين من هذه الآلية وتحويلها كأرصدة لصالح تجار المواد الغذائية أولاً بأول.

وأوضح الاجتماع أن الحصول على القسائم التموينية، اختياري للراغبين فيها من الموظفين والعمال.. وأنه في حال عدم رغبة الموظف أو العامل في الحصول عليها فإنه سيتم إضافة ما يعادل نسبتها من النقد إلى رصيدهم في البريد.

الميثاق

العجز المالي التحدّي الأكبر أمام حكومة الإنقاذ

صنعاء- "الميثاق"

تعتبر مشكلة فجوة التمويل للعجز في مشروع موازنة الربع الثاني "أبريل- يونيو" 2017م، التحدّي الأكبر أمام حكومة الإنقاذ الوطني، إذ أن حجم الإيرادات المتوقّعة 106 مليارات ريال وحجم الإنفاق المتوقّع 381 ملياراً والعجز 275 ملياراً وحجم التمويل المتوقّع 45 ملياراً وفجوة التمويل 230 ملياراً.

وشدّدت حكومة الإنقاذ الوطني أمام مجلس النوّاب على أهمية تضافر وتعاون الجميع من الحكومة والمجلس للوقوف أمام هذه المشكلة وإيجاد الحلول والبدائل ومنها، سرعة مناقشة واتّخاذ ما يلزم بشأن مشاريع القوانين المعروضة أمام المجلس والمتمثّلة في تعديل وإضافة بعض الرسوم الجمركية والضريبية وغيرها من المصادر، وبما يؤدّي إلى تحسّن في وضع المالية العامة وبالتالي القدرة على سداد الالتزامات والحتميات مثل سداد المرتّبات ونفقات التشغيل الحتمية للمستشفيات، والأغذية والملابس والمشتقات النفطية، خصوصاً بوزارتي الدفاع والداخلية.

ويعني إقدام الحكومة على رفع الرسوم الجمركية والضريبية للسلع والخدمات زيادة الأعباء المالية على المواطن وخاصةً الموظّف الذي لم يعد بمقدوره أصلاً مواجهة الأعباء الحالية، في ظل حصوله على نصف راتبه الأساسي مواد تموينية وتسلّم 30% منه نقداً وتحويل 20% من الراتب إلى حسابه البريدي دون أن يكون من حقّه سحبه، في إطار الإجراءات المتّخذة لدعم البنك المركزي وحل أزمة السيولة النقدية.

وتمثّلت المحدّدات العامة لخطة الإنفاق في توقّع استمرار الحرب والحصار والعدوان واستمرار تدهور الوضع الاقتصادي، وتوقّع استمرار الوضع العسكري الميداني من حيث السيطرة وفقاً لما هو قائم عليه حالياً، وتوقعات الإيرادات وفقاً للمشهد الاقتصادي المتوقّع خلال العام 2017م، وتوقّع استمرار مصادر التمويل المحلية المتاحة حالياً من أذون الخزانة والسندات الحكومية.

ويؤكد الوضع الاقتصادي المتدهور باستمرار أنه ما لم تعمل الحكومة على استئناف تصدير النفط الخام فلن تستطيع توفير موارد إضافية لتمويل عجز الموازنة، إذ يشكّل النفط نسبة كبيرة من العائدات المالية للدولة، فضلاً عن حماية المال العام ومكافحة الفساد.

وأشارت "خطة الإيرادات وحتمية النفقات المتوقّعة للربع الثاني 2017م" إلى أن الأسس العامة للتقديرات في الخطة، تشمل الإيرادات المؤكد تحصيلها خلال الربع الثاني، والمراجعة لأوجه الإنفاق المختلفة والاقتصار على الحد الأدنى وفقاً للأولويات، والنفقات المتوقّع صرفها بتعزيزات خلال الربع الثاني، إما مقابل مرتّبات أو نفقات تشغيل ضرورية لا تتضمّنها المصرّحات والأغذية والملابس لمنتسبي القوات المسلّحة والأمن ونفقات المجهود الحربي وغيرها من الالتزامات الملحّة، واستحقاقات خدمات الدين العام المحلّي "أقساط وفوائد" المتوقّعة خلال الربع الثاني، والممكن حشده من مصادر التمويل المحلّي المتاحة "أذون خزانة، السندات الحكومية" خلال الربع الثاني في ظل الأوضاع القائمة.

وكشفت مصفوفة الإجراءات التنفيذية للحكومة عن أنها قامت ببحث آلية تسوية النزاعات الضريبية والتعاون في إطار القانون على أساس لا ضرر ولا ضرار، إلا أن التجّار المعنيين والذين تم التواصل معهم لم يردّوا حتى الآن، كما أنه قد سبق تكليف لجنة قبل تشكيل حكومة الإنقاذ ومازالت تواجه نفس الصعوبات. وخلصت إلى أن إجمالي القضايا الضريبية بلغ 139 قضية منها 79 قضية منجزة و114 قضية متبقية، بإجمالي مبلغ 35 مليار ريال و237 مليون دولار.

ضعف كبير في تنفيذ المهام والأولويات العاجلة في برنامج الحكومة

توقّف وترميم المشاريع والمرافق الخدمية المتضرّرة

كشفت مصفوفة مستوى تنفيذ البرنامج العام لحكومة الإنقاذ الوطني للفترة من 10 ديسمبر 2016- 10 مارس 2017، المقدّمة للبرلمان، عن معوقات وصعوبات كبيرة واجهت تنفيذ الكثير من المهام والأولويات العاجلة في برنامج وتوصيات مجلس النوّاب، فضلاً عن ضعف كبير في التنفيذ لبقية المهام والأولويات إما لعدم قيام الوزارات المعنية بواجبها، أو لعدم توفّر الموارد المالية أو لاستمرار العدوان السعودي الغاشم.

استمرار مماطلة المتنفّذين في صرف الرواتب وعدم كفاية الموارد الذاتية بعدن

899 ملياراً إجمالي الموارد العامة المحصّلة عام 2016م

جهات حكومية تخالف القوانين في الصرف وعدم توريد الموارد للبنك المركزي

تحصيل أكثر من 4 مليارات من شركات الهاتف النقال لتجديد التراخيص

وأظهرت المصفوفة التي حصلت عليها "الميثاق" أن الحكومة لم تتعاطَ مع مقترحات وزارتي الدفاع والإدارة المحلية، كما لم تتعاط وزارة المالية مع قرارات مجلس الوزراء ومطالبات وزارة الدفاع بصرف مستحقّات الشهداء والجرحى العسكريين.

كما تراجعت إيرادات صندوق المعاقين بصورة حادّة مع عدم التزام المالية بتخصيص موازنة للصندوق، والارتفاع المتصاعد لعدد المستفيدين من خدمات وأنشطة وبرامج الصندوق في مختلف المحافظات دون زيادة في موازنته، وتعدّد روافد الإعاقة في بلادنا وبالأخص الناجمة عن الحوادث المرورية والحرائق والحرب مع عدم توافر بيانات دقيقة عن حجم مشكلة الإعاقة.

وأشارت المصفوفة إلى صعوبة معالجة مشاكل النازحين من مناطق الصراع وتقديم المساعدات الإنسانية وخدمات الإغاثة وإيصالها لمستحقّيها.

ولفتت إلى توقّف عملية إصلاح وترميم المشاريع والمرافق الخدمية المتضرّرة والمتعثّرة المرتبطة بشكل مباشر بالحياة اليومية، والمؤثّرة على سير الأعمال والأنشطة الخدمية بما فيها الموانئ والمطارات وشبكات الطرق والجسور، بسبب عدم توافر الموازنة وعدم كفاية الموارد الذاتية، كما لم تتوافر تمويلات كافية لإصلاح وترميم المشاريع والمرافق السمكية المتضرّرة من العدوان.

وبحسب المصفوفة الحكومية فقد بلغ عدد المحتاجين للعلاج في الخارج 274 حالة ولم تتمكّن وزارة الداخلية من تسفيرهم لعدم صرف المخصّصات المالية اللازمة لذلك من قبل المالية والبنك المركزي بمبلغ 575 مليون ريال.

وفيما يتعلّق باتّخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لصرف رواتب موظّفي الدولة في القطاعين المدني والعسكري وحالات الضمان الاجتماعي ومعاشات المتقاعدين، أكدت المصفوفة مماطلة وعدم جدية المتنفّذين في عدن في صرف الرواتب وعدم كفاية الموارد الذاتية لمواجهة صرف الرواتب.

وأوردت المصفوفة تأكيد وزارة المالية تدنّي مستوى الإيرادات المحصّلة والتي لا تغطّي حتى 30% من النفقات الشهرية والتي منها الرواتب والأجور والنفقات التشغيلية ومدفوعات الفائدة، وسيطرة مرتزقة العدوان على الكثير من مصادر الإيرادات غير النفطية، وعمل المرتزقة بشتّى الوسائل على عدم الحصول على التمويل من عدد من المصادر منها الصكوك الإسلامية وأيضاً من العملة الجديدة المطبوعة مؤخّراً والتي كان معوّلاً عليها كثيراً لاستكمال صرف الرواتب المتأخّرة، بالإضافة إلى عدم توافر السيولة لدى البنك المركزي في صنعاء بالحجم الكافي الذي يمكن استخدامه في التمويل، وتعليق المانحين اتفاقية التمويل الخاصة بتوفير الأموال اللازمة لحالات الضمان الاجتماعي.

وكشفت المصفوفة أن هناك عدداً من الجهات ما زالت غير ملتزمة بعدم الصرف والتجنيب من الموارد أو التوريد للبنك المركزي بالمخالفة للقوانين وقرارات مجلس الوزراء، تحت مبرّرات شتّى منها بعض التعقيدات التي يمارسها البنك المركزي وعدم إطلاق المبالغ المطلوبة لتنفيذ أنشطة تلك الجهات، حيث عملت وزارة المالية على إعداد وتوقيع محضر مشترك مع البنك المركزي لوضع المعالجات بما يضمن تنفيذ الإجراءات.

وأكدت المصفوفة أن إجمالي الموارد العامة المحصّلة خلال العام 2016م، بلغ 898 ملياراً و635 مليون ريال.

وكشفت المصفوفة عن تحصيل مليار ريال من شركة "إم تي إن" رسوم الترخيص للعام 2017م، وتحصيل مليار و270 مليوناً و237 ألفاً و596 ريالاً من نفس الشركة وقيّد التحصيل بموجب إشعار البنك في 1 فبراير.. كما تم تحصيل مليار ريال من شركة "سبأفون" رسوم تجديد الترخيص والمبلغ قيد التحصيل بموجب الإشعار البنكي وأنه تم تحصيل 28 ملياراً و326 مليوناً و250 ألفاً و68 ريالاً من شركة "تيليمن" أجور الفيسات للعام 2015 وحتى ديسمبر 2016م.

ونوّهت إلى أن مراقبة الوضع التمويني والسعري يمثّل حالة من السهل الممتنع ومن الأمور التي يصعب السيطرة عليها وقياسها كلياً في ظل ضعف توافر المخصّصات المالية اللازمة لتنفيذ العملية الرقابية ونقص الوسائل والوسائط والأدوات والآلات والتجهيزات المستخدمة في الرقابة المتصلة بفحص السلع التالفة والمنتهية وضبط المهرّبة، وكذلك عدم الاستقرار المعيشي للموظّف نظراً لتأخّر صرف الرواتب ما يؤدّي إلى تناقص أدائه وإنجازه.

وأشارت إلى "عدم التزام القطاع الخاص ببعض الشروط المفروضة من الدولة، وضعف الاستجابة في الحضور من قبل القطاع الخاص، والتهريب". كما أدّى تذبذب وعدم استقرار أسعار صرف الريال مقابل العملات الأجنبية إلى ارتفاع الأسعار في بعض المواد الغذائية.

أما فيما يتعلّق بحل أزمة المشتقات النفطية وضمان توفيرها بأسعار عادلة وتوحيد الجهود في العمل على محاربة السوق السوداء، أفادت المصفوفة بعدم قدرة وزارة المالية والبنك المركزي على توفير العملة الصعبة بغرض استيراد المشتقات النفطية من السوق الخارجية.

وأكدت عدم وصول مادة الغاز لبعض منشآت شركة الغاز بشكل منتظم من المصدر بسبب الأوضاع العامة في البلاد، وارتفاع تكاليف صيانة اسطوانات الغاز.

الراعي يستغرب من انعقاده مع استمرار العدوان

الأمم المتحدة تواري فشلها باجتماع لدعم اليمن

صنعاء- "الميثاق"

أبدى رئيس مجلس النواب يحيي الراعي استغرابه من الاجتماع المقرر عقده في مدينة جنيف السويسرية غداً "الثلاثاء" لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية لليمن للعام 2017م والبالغة تكلفتها 2,1 مليار دولار.

وقد عزا الراعي استغرابه الى كون الاجتماع سيُعقد في الوقت الذي لايزال العدوان السعودي قائماً والقنابل المحرمة دولياً لاتزال تسقط على رؤوس الاطفال والشيوخ والنساء وعامة الناس.

خبراء اقتصاديون أكدوا لـ«الميثاق» أن هذا الاجتماع يعكس فشل الأمم المتحدة في تحمل مسئوليتها إزاءما يواجهه اليمنيون من قتل ودمار وحصار.

وقالوا: لو كانت الأمم المتحدة جادة في مساعدة اليمنيين لما دعت رئيس حكومة المرتزقة المشاركين في العدوان على اليمن الى حضور الاجتماع.

مطالبين الأمم المتحدة باتخاذ موقف تاريخي شجاع ضاغط لوقف العدوان ورفع الحصار عن اليمن حتى تتمكن المنظمات الإنسانية والإغاثية من مساعدة اليمنيين.

هذا وتنظّم الأمم المتحدة -ممثّلةً بمكتب تنسيق الشئون الإنسانية "أوتشا" - اجتماع تمويل خطة الاستجابة الإنسانية برعاية سويسرية وسويدية، برئاسة أمين عام الأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس والوكيل المساعد للأمين العام للأمم المتحدة ومنسّق الإغاثة في حالات الطوارئ ستيفن أوبراين.

وأكدت الأمم المتحدة أن إجمالي الأشخاص المحتاجين للمساعدات الإنسانية 18,8 مليون شخص، وإجمالي من همّ في حاجة ماسّة للمساعدات الإنسانية 10,3 مليون شخص، وعدد الأشخاص النازحين داخلياً والعائدين 3,1 مليون شخص.

وبسبب استمرار الحرب وتدهور المنظومة الصحية في البلاد وتدهور الوضع الاقتصادي للأسر، ارتفعت معدّلات سوء التغذية الحادّ في اليمن بنسبة 200% مقارنة بمعدّلات 2014م، كما أن الكثير من الأطفال يموتون بالأمراض التي يمكن الوقاية منها، أكثر من أولئك الذين يُقتلون بالرصاص والصواريخ.

وأكدت منظّمة "اليونيسيف" أن التحديات لا تنتهي، والاحتياج في ازدياد مستمرّ جراء استمرار الصراع والمواجهات المسلّحة وتدهور الوضع الاقتصادي، مشيرةً إلى أن أكثر من 14 مليون مواطن لا يحصلون على مياه صالحة للشرب بشكل منتظم ودائم، علاوةً على الحرمان من خدمات الإصحاح البيئي كالصرف الصحي والنظافة العامة.

وشدّدت على إنهاء الصراع وأن تتوصّل الأطراف المتحاربة إلى اتفاق يجنّب المدنيين المزيد من الحرمان.

ضبط معمل لتزوير تاريخ انتهاء السلع بالأزرقين

تمكنت وزارة الصناعة بالتنسيق مع نيابة الصناعة والتجارة ونيابة الاموال العامة والاجهزة الامنية من ضبط معامل للتزوير يقوم بتجديد تاريخ المواد المنتهية، حيث تم ضبط الاختام والمواد والاشخاص في مقلب الزرقين بنجاح.. وتقوم النيابة حالياً باستكمال التحقيق وضبط بقية المتورطين بهذه الجريمة تمهيداً لإحالتهم للجهات المختصة.